

المدونة الكبرى

يجعل سهمه في أحد الطرفين قال قال مالك في الرجل إذا ترك امرأته وعصبته أنه يضرب للمرأة في أحد الطرفين ويضم نصيب العصبه إلى شق واحد قال مالك ولا يجمع نصيب اثنين في القسم وإن أراد ذلك ولكن يقسم لكل واحد منهم نصيبه على حدة قلت أرأيت إذا ترك الرجل أخته وأمه وامرأته كيف تقسم هذه الدار بينهم في قول مالك قال قال مالك تقسم على أقلهم سهما قال ويجمع حق كل واحد منهم على حدة ولا يفرق قال وتفسير هذا عندي أن الدار تقسم على أقلهم سهما أو الأرض إذا كانت أرضا فيضرب على أحد الطرفين فإن تشاح الورثة وقال بعضهم اضرب على الطرف أولا وقال بعضهم بل اضرب على هذا الطرف أولا ضرب القاسم بالسهم على أي الطرفين يضرب عليه أولا فعلى أي الطرفين يخرج السهم فإنه يضرب عليه أولا ويأخذ سهامهم فيضرب على هذا الطرف فأى سهم خرج من سهامهم أن كانت الأبنه أو الأخت أو المرأة أو الأم ضم إلى سهمها هذا بقية حقها حتى يكمله في موضعها ذلك قال بن القاسم ثم تضرب أيضا سهام من بقي فإن تشاحوا في الطرفين ضرب القاسم أيضا بالسهم على الطرفين فعلى أي الطرفين خرج السهم ضرب بسهامهم عليه فأيتهم خرج سهمها أكل لها بقية نصيبها من ذلك الموضع فإذا بقى منهن اثنتان وتشاحا على الطرفين لم ينظر إلى قول واحد منهما وضرب القاسم على أي الطرفين شاء لأنه يضرب على أحد الطرفين فقد ضرب لهما جميعا في الطرفين وهذا رأيي قلت أرأيت أن كانت السهام لا تعتدل في الحساب إلا أن يرفعوا ذلك في الحساب فيصير سهم أحدهم لا يعتدل حتى يضعف إلى عشرة أسهم فإذا ضرب عليه بالسهم فخرج على أحد هذه العشرة ضمت التسعة إليه قال نعم وهذا رأيي قلت أرأيت إذا كانت الساحة واسعة فأرادوا أن يقسموها وفي حظ كل واحد منهم ما يرتفق به إذا قسمت بينهم وليس لهم مخرج ولا طريق إلا من باب الدار فاشتجروا في الطريق فقال بعضهم اجعلها ثلاثة أذرع وقال بعضهم أكثر من ذلك قال قال مالك في هذا أنه يترك لهم طريقا قدر ما تدخل الحمولة وقدر